اتجاهات التركز الحضري في الجمهورية العربية السورية

Directions of Urban Concentration in Syrian Arab Republic

إعداد

المهندسة دينا الدجاني

إشراف

الدكتور المهندس محمد يسار عابدين

الأستاذ المساعد في قسم التخطيط والبيئة

كلية الهندسة المعمارية

جامعة دمشق

Prepared by

Eng. Dina Al-Dajani

Supervised by

Assistance Professor Mohammed Yassar Abdin

Department of Planning and Environment
Faculty of Architecture
Damascus University

نيسان (إبريل) 2008

April 2008

مقدمة:

ارتبط المفهوم الحديث للتركز الحضري لدى كثير من الباحثين بعدد السكان فقط؛ طالما أن المدينة العاصمة أو المركز التجاري أو الصناعي تجذب إليها أعداداً كبيرة من الفائض السكاني في البيئات الأخرى، ومن هنا تضخم عدد سكانها وتعددت وظائفها وأصبحت المدينة العاصمة المهيمنة هي التي تحظى بأكبر نسبة من إجمالي سكان الدولة وإجمالي الحضر معاً، ويتعاظم دورها بدرجة كبيرة حتى أصبحت هي الدولة ونافذتها على العالم الخارجي. وفي بعض الدول تبدو بها هيمنة مزدوجة حيث تسيطر أكبر مدينتين على النظام الحضري بأكمله مثل مصر وسورية والأردن ولبنان. وبمعنى آخر فإن هناك ميلاً متزايداً لتركز السكان في مدينة أو مدينتين من مدن الدولة، وتسهم شخصية هذه المدن ومميزاتها الحضارية والتاريخية في جعلها مراكز جذب قوى للهجرة الوافدة.

يَرْمِي هذا البحث إلى قياس التركز الحضري وتحليل أسباب ونتائج ظاهرة الهيمنة الحضرية لمراكز المحافظات في الجمهورية العربية السورية من العام 1970م وحتى الوقت الحالي، وإلى تحديد الاحتمالات المستقبلية للتركز الحضري في المدن السورية وذلك على ضوء نتائج قياس التركز الحضري. وقد تَمَّت الدراسة على مراكز محافظات الجمهورية العربية السورية، حيث جُمِعت البيانات الإحصائية وتَمَّ تحليلها وجَدْوَلَتها لاستخدامها في الدراسة.

أولاً: النمو الحضري في الجمهورية العربية السورية:

بلغت نسبة التحضر في سورية حداً متوسطاً ومقبولاً بدءاً من العام 1950؛ حيث بلغت 30,6%، وتطورت هذه النسبة خلال سبعة وخمسين عاماً إلى 53,5% بمعدلات متوسطة نسبياً ومقبولة على صعيد الوطن العربي. حيث يشكل سكان الحضر اليوم أكثر من نصف سكان سورية.

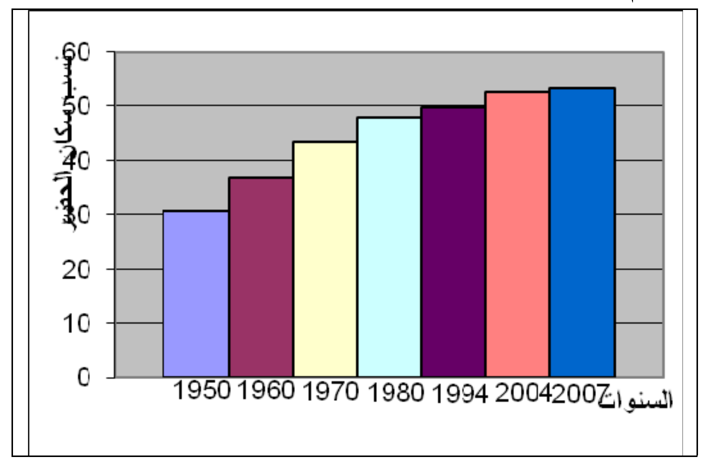
يوضح الجدول رقم (1) ازدياد نسب سكان الحضر بالنسبة إلى إجمالي سكان الجمهورية العربية السورية ابتداء من عام 1950 وحتى عام 2007.

السنة	1950	1960	1970	1980	1994	2004	2007
نسب سكان الحضر	30,6	36,9	43,5	47,9	49,8	50,1	53,5

جدول رقم (1): تطور نسب سكان الحضر بالنسبة إلى إجمالي سكان سورية ابتداء من عام 1950 وحتى عام 2007.

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحثة استناداً إلى إحصائيات وتقديرات المكتب المركزي للإحصاء.

ويبين الشكل رقم (2) تدرج النمو الحضري في سورية ابتداء من عام 1950م وحتى عام 2007م.



الشكل رقم (2): تدرج النمو الحضري في سورية ابتداء من عام 1950م وحتى عام 2007م.

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات الجدول رقم (1).

ومن الملاحظ أن معدلات النمو الحضري دائماً كانت أعلى من معدلات النمو في سورية وذلك بسبب الهجرة الداخلية الحاصلة من الريف إلى المدن بفعل عوامل الطرد والجذب.

يظهر الجدول رقم (3) الهرم الحجمي لمراكز المحافظات في سورية:

حجم المدن	العدد
أكثر من مليون	2
مليون – 500000	1
100000 – 500000	6
50000 – 100000	3

الجدول رقم (3): الهرم الحجمي لمراكز المحافظات السورية في عام 2007م.

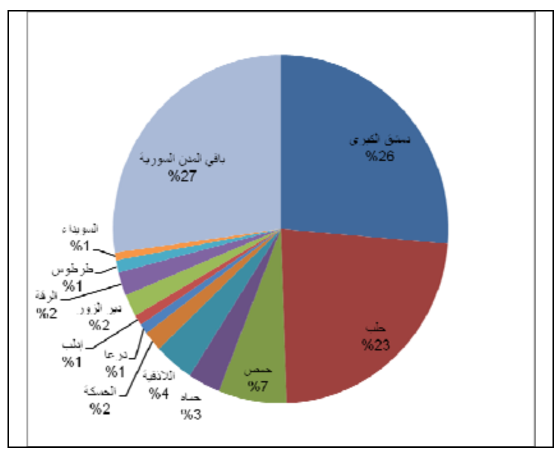
المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحثة استناداً إلى تقديرات المكتب المركزي للإحصاء.

يؤثر الموقع الجغرافي لسورية في توزع السكان، حيث نجد مدينة دمشق تقع في جنوب غرب البلاد بسبب التضاريس وتوفر المياه والمواصلات؛ الأمر الذي فرض وجود مدينة كبرى منافسة شمالاً تعمل على جذب السكان؛ ومنه نجد أن الهرم الحجمي لمراكز المحافظات السورية مشوه الشكل، حيث أن نمو قمة الهرم أعلى من قاعدته بالحجم ومراكز المحافظات الكبرى تتزايد بفعل هجرات أكبر من التي تتم إلى المراكز الصغرى.

تضم سورية مركزَي محافظة عدد سكانهما أكثر من مليون وهما:

1. مدينة دمشق الكبرى: يبلغ عدد سكانها التقديري لعام 2007م حوالي 2701084 نسمة؛ هي عاصمة الجمهورية العربية السورية وتتألف من المدينة دمشق إضافة إلى بعض التجمعات الحضرية (مناطق ونواحي)، نمت بالقرب منها والتحمت بها، مثل: الكسوة، ببيلا، جرمانا، المليحة، كفر بطنا، عربين، قدسيا، منطقة دوما، منطقة التل، منطقة داريا. ويبلغ عدد سكانها بالنسبة إلى إجمالي عدد سكان سورية 14,1%؛ أما بالنسبة إلى إجمالي سكان الحضر في سورية فتبلغ 26,33%.
2. مدينة حلب: يبلغ عدد سكانها لعام 2007 حوالي 2369853 نسمة؛ وتعد منطقة جذب شمالية منافسة للعاصمة، إذ يبلغ حجمها السكاني 12,36% من إجمالي سكان سورية؛ و23,1% من إجمالي سكان الحضر في سورية.

إن مجموع ما تمثله مدينة دمشق الكبرى ومدينة حلب من إجمالي نسب الحضر هو 49,43%؛ أي بما يُعادل حوالي نصف سكان الحضر في سورية وهما تشكلان نقاط استقطاب حضري. والشكل رقم (4) يبين نسب سكان مراكز المحافظات والمدن من إجمالي سكان الحضر في سورية لعام 2007م.



<u>الشكل رقم (4):</u> نسب سكان مراكز المحافظات والمدن إلى إجمالي سكان الحضر في سورية لعام 2007م.

<u>المصدر:</u> تم إعداد المخطط البياني من قبل الباحثة استناداً إلى إحصائيات وتقديرات المكتب المركزي للإحصاء.

ثانياً: قياس التركز الحضري:

يتم في هذا البحث تحليل ظاهرة الهيمنة الحضرية لمراكز المحافظات السورية من خلال نتائج قياس التركز الحضري. وقد استخدمنا في قياس التركز الحضري ثلاثة مقاييس؛ تعد من أشهر الطرق لمعرفة أسباب ونتائج التركز الحضري في الأقطار والأقاليم؛ رغم أنها لا تعبر عن مدى التركز الحقيقي وأسبابه؛ وهي:

1. مقياس الأولوية (كريستالر Walther Christaller 1933):

تعرض هذه النظرية؛ التفسير الاستنتاجي الأول لتوزيع المدن لميزان التدرج بأحجام المراكز الحضرية بدلالة الخدمات الحضرية. حيث ترتبط الأماكن المركزية حسب النظرية مع أقاليمها بعلاقات اقتصادية تقل أو تزيد حسب مستوى الخدمات التي يقدمها كل منهما. وبالتالي جاءت النظرية لدراسة العلاقة بين مراكز توزيع الخدمات والبضائع في إقليم ما، وأثر ذلك على هرمية النظام الحضري في ذلك الإقليم[4: 145].

وفي هذا النظام تتوضع أكبر مدن الإقليم في وسط أكبر شكل سداسي، بشكل تستطيع معه تخديم المدن التالية في الترتيب.

إن مقياس الأولوية أو الهيمنة هو أبسط مقياس للتركز فهو ينسب عدد سكان المدينة الكبرى إلى مجموع تعداد السكان الحضريين للمدن الثلاث التالية في الحجم السكاني[2,3].

الأولوية = عدد سكان المدينة الأولى÷(عدد سكان المدينة الثانية + الثالثة + الرابعة).

ومن خلال تطبيق مقياس الأولوية على مراكز المحافظات السورية، بتقسيم عدد سكان المدينة الأولى على مجموع عدد سكان المدن الثلاث التالية وفق إحصائيات عام 1994م؛ وجدنا أن هناك مؤشر قوي على هيمنة دمشق الكبرى على بقية المراكز الحضرية يتمثل في مؤشر المدن الثلاث التي تلي مدينة دمشق في عدد السكان (حلب وحمص واللاذقية) إلى مدينة دمشق الذي كان 0,88%. أما في عام 2004م؛ انخفض المؤشر قليلاً إلى 0,82% أي أن عدد سكان المدن الثلاثة أصبح أكبر بمرة وربع من عدد سكان مدينة دمشق الكبرى. وفي عام 2007م انخفض مؤشر المدن الثلاث إلى 0,78% وذلك يُشير إلى احتمال وجود مدن أخرى منافسة لمدينة دمشق الكبرى في الهيمنة الحضرية إلا أن مدينة دمشق الكبرى لا تزال هي المدينة الأولى في عدد السكان؛ وعدد سكانها أكبر من عدد سكان المدينة الثانية حلب.

وقد اعترف كريستالر ببعد التطبيق على الواقع لانتفاء الأقاليم المتجانسة طبيعياً، إضافة إلى إهماله العوامل الجغرافية والتاريخية والاجتماعية.

ويقول محمد يسار عابدين عام 1995م؛ أن كريستالر أظهر أهمية عنصر الخدمات كعامل رئيسي في توزيع حجم المدن؛ بينما أغفل عوامل أخرى، كانت من الأهمية بمكان، بالتأثير في هذا التوزيع كالجغرافيا والتاريخ والاقتصاد.

ويُشير عبد الله عطوي عام 2002م؛ في كتابه جغرافية المدن إلى أن نظرية كريستالر هي أولى النظريات والمفاهيم التي تتعلق باكتشاف العلاقات بين المدن من حيث وظائفها، وأحجامها وتباعدها، وأعدادها وتداخلها و ترتيبها الهيراركي[3: 80].

وتساعد هذه النظرية في أن تكون قاعدة لتخطيط مراكز عمرانية جديدة في المناطق النامية وبخاصة اعتماد مفهوم الهرمية، وقد أمكن تطبيق هذا المفهوم في تخطيط وبناء مراكز عمرانية في مناطق عديدة[1: 210].

2. قانون المدينة الأولى (مارك جفرسون Mark Jefferson 1939):

يقول القانون؛ بأنه داخل الإقليم الواحد، تتميز مدينة واحدة عن المدن الأخرى بشكل لا يتناسب مع الترتيب الهيراركي. ويرى أن المدينة المهيمنة هي عادة عاصمة الدولة. وقد استخلص جفرسون العلاقة بين توزيع المدن وتراتبها على فرض أن حجم السكان معبر إلى حد ما عن مركزية المدينة حيث لاحظ أن المتوسط العام لسكان المدينة الثانية يكون

قانون المدينة الأولى	المدينة الأولى	القاعدة	المدينة الثانية	القاعدة	المدينة الثالثة	القاعدة
		100		**30**		**20**
سورية 2007	دمشق الكبرى	100	حلب	87,7	حمص	24,9
	2701084		2369853		674884	

الجدول رقم (5): تطبيق قانون المدينة الأولى على مراكز المحافظات السورية لعام 2007م.

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحثة استناداً إلى إحصائيات وتقديرات المكتب المركزي للإحصاء.

وحسب قانون جفرسون نستنتج أن المدينة الأولى في سورية أقل من مدينة (مارك جفرسون) النموذجية، كذلك نلحظ أن هيمنة المدينة الأولى دمشق الكبرى على المدينة الثالثة حمص دون معيار القانون بحوالي مرة ونصف؛ الأمر الذي يعني أن الانحراف هنا يفيد بوجود مدينتين مهيمنتين على باقي المدن في سورية؛ إضافة إلى وجود مدن أخرى متوسطة في طريقها لأن تصبح مدناً كبرى في المستقبل القريب.

مما سبق؛ نجد أن المدينة المهيمنة في سورية هي مدينة دمشق الكبرى عاصمة الدولة. كما يُشير واقع التركز الحضري في سورية إلى إمكانية وجود مدينة أخرى شمالاً منافسة للعاصمة دمشق هي حلب؛ وبالتالي فإن التركز الحضري في سورية له مركزان بسبب الطبيعة الجغرافية لسورية ولعدم وجود العاصمة دمشق في مركز البلد الجغرافي. وبذلك فإن نسب الأولوية والهيمنة هي تعبير خاص عن الشخصية الجغرافية وتطور العمران.

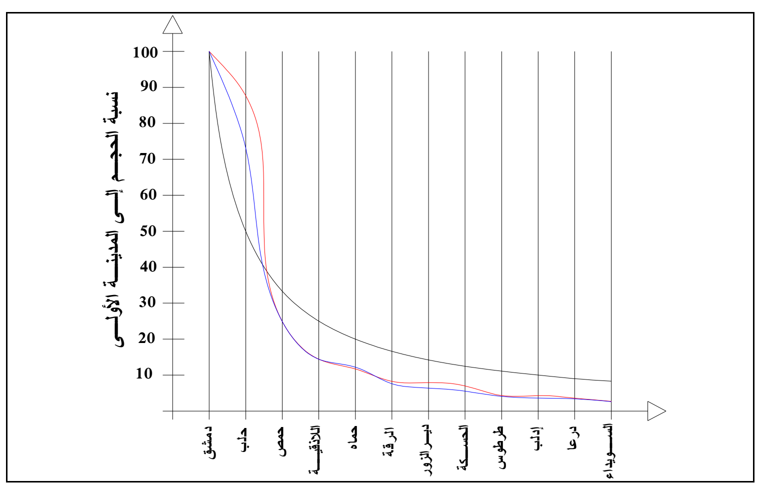
3. قاعدة الرتبة والحجم (زيف Zipf G. K. 1941-1949):

يقول زيبف Zipf أن هناك علاقة منتظمة بين المدينة الأولى والمدن الأخرى في الدولة الواحدة، وقد عُرِف ذلك بقاعدة " الرتبة – الحجم ". ويمكن معرفة حجم مدينة ما إذا عرفنا رتبة تلك المدينة وحجم المدينة الأولى.

حجم المدينة المعينة = حجم المدينة الأولى / رتبة المدينة المعينة[1: 155].

وتنص القاعدة على أن حجم المدينة الثانية يساوي نصف حجم المدينة الأولى وحجم المدينة الثالثة يساوي ثلث حجم المدينة الأولى وحجم المدينة الرابعة يساوي ربع حجم المدينة الأولى وهكذا[1: 157]. ويوضح الجدول رقم (6) تطبيق مقارن بقاعدة الرتبة والحجم على مراكز المحافظات السورية لعام 2007م.

يوضح الشكل رقم (7) مقارنة منحني قاعدة الرتبة والحجم بالمنحني الخاص بمراكز المحافظات السورية لعامي 1994م و2007م.



منحني الرتبة والحجم لمراكز المحافظات لعام 1994م

منحني الرتبة والحجم لمراكز المحافظات لعام 2007م

الشكل رقم (7): مقارنة منحني الرتبة والحجم بالمنحني الخاص بمراكز المحافظات السورية للعامين 1994 و2007م.

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى الجدول رقم (6).

واستناداً إلى نتائج قاعدة الرتبة والحجم للعامين 1994 و2007م، نجد أن النتائج لا تختلف كثيراً في هذين العامين؛ إلا عند مدينة حلب حيث ابتعد المنحني أكثر عن منحني القاعدة مما يُشير إلى أن تزايد سكان مركز محافظة حلب هو أكبر من تزايد سكان مدينة دمشق الكبرى، كما نلحظ أيضاً؛ أنه لا يسود التطابق بين منحنى القاعدة ومنحنى أحجام مراكز المحافظات السورية؛ ونرى مدى الانحراف الشديد بين الترتيب الفعلي لأغلبية مراكز المحافظات والترتيب النظري لها في كلا العامين.

وبشكل عام يلاحظ ما يلي:

1. تقاطع المنحنيين في نقطة واحدة ما بين المدينة الثانية والثالثة؛ ويُشير هذا التقاطع إلى وجود مدينتين كبيرتين في سورية هما دمشق الكبرى وحلب.

2. انخفاض المنحنى بشكل عام عن القاعدة عند معظم مراكز المحافظات؛ وهذا ما يشير إلى هيمنة المدينتين الكبيرتين دمشق وحلب على المناطق الحضرية الأخرى ويشير إلى تركز سكان الحضر في المدن الكبرى.
3. ابتعاد المنحني عن منحني القاعدة، مما يُشير إلى أن العلاقة بين حجوم المدن ورتبها غير منتظمة، أي يتركز السكان في المدن مع وجود تطرف.

مما سبق؛ يمكننا استخلاص نتيجة مهمة من المفاهيم المتضمنة في قاعدة الرتبة والحجم وفي مفهوم الهيمنة الحضرية أو سيطرة المدينة الأولى، وهي أن قاعدة الرتبة والحجم توضح انتظام العلاقة بين حجوم المدن ورتبها وتظهر العلاقة في توزع السكان في المدن جميعها بشكل أقرب إلى الانتظام أي تركز السكان في المدن دون تطرف، فيتجه السكان إلى جميع المدن بحيث يتوزع السكان في هذه المدن لتظهر علاقة معينة أشار إليها زيبف بأن حجم المدينة الثانية يساوي نصف حجم المدينة الأولى، وحجم المدينة الثالثة يساوي ثلث حجم المدينة الأولى.. إلخ. ويبدو أن هذا الانتظام يظهر بشكل أكثر وضوحاً في الدول المتقدمة لأسباب تتعلق بنمط هجرة السكان من الريف إلى المدن، فكانت تتم الهجرة في الدول المتقدمة على مراحل، حيث كان ينتقل المهاجرون من القرية إلى مدينة صغيرة ثم إلى مدينة متوسطة وبعد ذلك إلى مدينة أكبر، وقد تستغرق هذه الهجرة وقت طويل. في حين كانت ولا زالت تتم عملية الهجرة في الدول النامية على مرحلة واحدة، حيث ينتقل المهاجرون من القرية إلى المدينة الأولى أو الرئيسية، مما أدى إلى تضخم المدن الرئيسية أو الأولى في الدول النامية، إلا أن هذا لا يعني انطباق هذه القاعدة على الأقطار جميعها[1: 157]. وبالتالي ليس لقاعدة الرتبة والحجم أساس منطقي، إذ أنها تجعل هرم المدن في كل دولة صورة واحدة لا تبديل لها؛ وهو أمر يناقض تماماً الظروف البشرية والجغرافية والتاريخية، كما أن ترتيب المدن حسب هذه القاعدة نظري للغاية، وقد يبدو منطقياً أكثر للدول المتقدمة منه للدول النامية، حيث تتفاوت مساهمة نمو المدن وتضخمها.

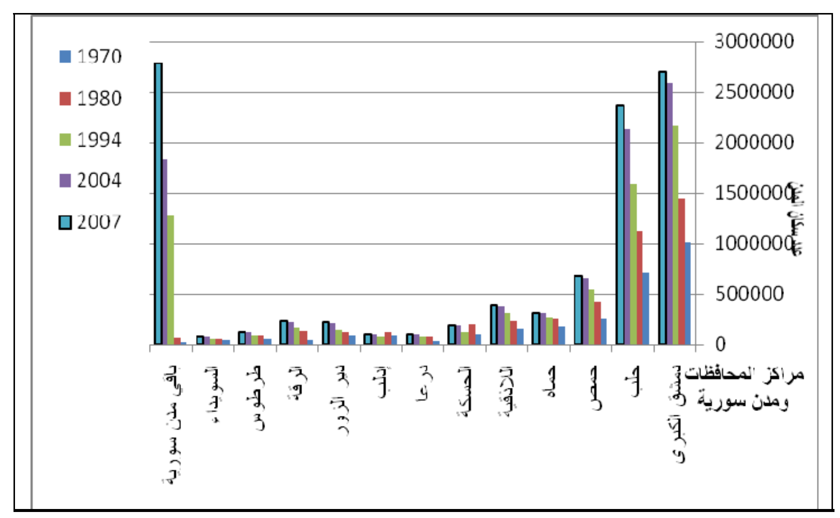
وبالمقابل؛ عند الحديث عن مقياس الأولوية وهو ظهور المدينة الرئيسية أو الأولى أو المسيطرة، أي تضخم حجم المدينة الأولى من حيث عدد السكان وعدد الوظائف والخدمات والمرافق المختلفة، يظهر مدى تضخم المدينة الأولى من خلال مقياس الهيمنة الحضرية. ويُشير هذا المقياس إلى مدى هيمنة وقوة سيطرة المدينة الأولى[1: 159].

4. مقياس الكثافة الحضرية:

إضافة لما سبق؛ ومن خلال دراسات حديثة عن التحضر والتركز الحضري في الدول النامية توصل كل من الباحثَين **Luisito Bertinelli** و**Eric Strobl** **عام 2003م**؛ إلى مقياس جديد للتركز الحضري يُدعى بالكثافة الحضرية[8 :1]. عُرِّف مقياس الكثافة الحضرية بنسبة سكان الحضر في المدن التي يزيد عدد سكانها عن 750000 نسمة، وقُدِّرت نقطة التحول أو العتبة للكثافة الحضرية لتكون 36%[8 :1].

وباستخدام مقياس الكثافة الحضرية يمكننا رصد التركز الحضري في سورية وذلك من خلال نسبة سكان المدن الكبرى دمشق وحلب – التي يزيد عدد سكانها عن 750000 نسمة – إلى إجمالي سكان الحضر في سورية والتي بلغت 49,43% في عام 2007م. وبالتالي دمشق وحلب تمثلان نقاط الاستقطاب الحضري. و يوضح الجدول رقم (8) مؤشرات نمو سكان مراكز المحافظات في سورية بالنسبة إلى إجمالي سكان الحضر في الأعوام (1970، 1980، 1994، 2004، 2007).

ويوضح الشكل رقم (9) نمو سكان مراكز المحافظات بالنسبة إلى إجمالي سكان الحضر في سورية وذلك في الأعوام (1970، 1980، 1994، 2004، 2007).



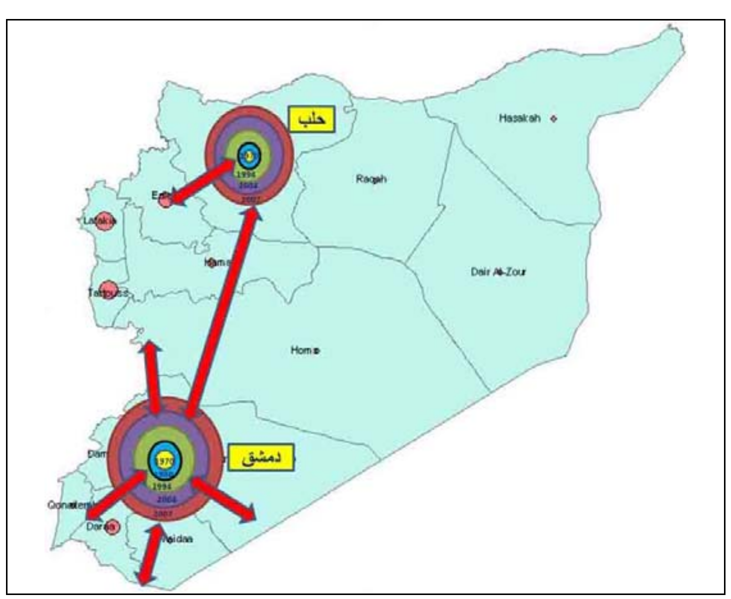
شكل رقم (9): نمو سكان مراكز المحافظات بالنسبة إلى إجمالي سكان الحضر في سورية في الأعوام (1970، 1980، 1994، 2004، 2007).

المصدر: تم إعداد المخطط البياني من قبل الباحثة استناداً إلى الجدول رقم (8).

نستخلص من الجدول رقم (8)؛ أن نسب سكان مراكز المحافظات السورية بالنسبة إلى إجمالي سكان الحضر في سورية تراجعت إلى الوراء خلال السنوات السابقة بالرغم من تزايد عدد سكان الحضر فيها، فمثلاً ازداد عدد سكان مدينة دمشق الكبرى بينما انخفضت نسبة سكانها من إجمالي سكان الحضر، من 36,87% في عام 1970م إلى 26,33% في عام 2007م. بينما في حلب؛ انخفضت النسبة من 25,61% عام 1970م إلى 23,10% عام 2007م أي أن الانخفاض قليل جداً مقارنة بما حدث في مدينة دمشق الكبرى. إن هذا الفرق في انخفاض النسبة بين كل من دمشق وحلب، يُعتبر مؤشراً قوياً على منافسة مدينة حلب لمدينة دمشق الكبرى في الهيمنة الحضرية. ثم تأتي بعد ذلك بقية المدن السورية ولكن بفارق كبير في الهيمنة الحضرية.

ونلحظ أيضاً أنه في عام 1970م شكَّل سكان الحضر حوالي 43,5% من إجمالي سكان سورية، وارتفعت هذه النسبة إلى 53,5% في عام 2007م، وهي تمثل عددياً 10257000 نسمة من إجمالي سكان سورية البالغ عددهم 19172000 نسمة، وغالبيتهم يقيمون في مدينتي دمشق الكبرى وحلب كما يوضح الشكل رقم (9) السابق.

ويبين الشكل رقم (10) تزايد نمو سكان مركزي محافظتي دمشق وحلب في الأعوام 1970، 1980، 1994، 2004 و2007م، حيث يبدو واضحاً منافسة مدينة حلب لمدينة دمشق الكبرى.



<u>شكل رقم (10):</u> تزايد نمو سكان مركزي محافظتي دمشق وحلب في الأعوام 1970، 1980، 1994، 2004 و2007.

<u>المصدر:</u> من إعداد الباحثة استناداً إلى الجدول رقم (8).

أدى الارتقاء بالخدمات الضرورية للسكان مثل التعليم والصحة وتأمين مياه الشرب والكهرباء وطرق المواصلات.. إلخ، وتركز مشاريع التنمية في المدن الكبرى (دمشق وحلب) إلى ازدياد تركز السكان فيها نتيجة الهجرة النشطة إليها. ونلحظ أن مدينة دمشق الكبرى ومدينة حلب تقعان على محور تنمية فعال (شمال – جنوب) يتوسطه مدن في طريقها لأن تكون مدناً مهيمنة هي حمص واللاذقية وحماة، ومن الملاحظ أن مدينة حمص آخذة في التطور السريع بسبب موقعها وقيام الكثير من الصناعات الهامة فيها كالسكر وتكرير النفط والإسمنت. وبينما نلحظ في المنطقة الشرقية وجود مدينتي الرقة والحسكة المؤهلتان وبحسب النمو المسجل فيهما خلال الفترة 1970 – 2007 للقيام بدور هام في هذا المجال؛ نجد استمرار الاستقرار النسبي للسكان في أغلب مراكز المحافظات في المنطقة الشرقية ويظهر ذلك بشكل واضح في مركز محافظة دير الزور.

إن ظاهرة الهيمنة الحضرية هذه تعكس عدم توازن الشبكة الحضرية في الجمهورية العربية السورية، وهي سمة عامة تشترك فيها الدول النامية. وإن تركز الجزء الأكبر من السكان الحضر في المدن الكبيرة يعني أن هناك غياب فعلي للهرمية أو نظام المراكز الحضرية.

ثالثاً: دوافع التركز الحضري في مدينة دمشق الكبرى:

1- دوافع التركز الحضري:

يمكن إرجاع التركز الحضري في مدينة دمشق الكبرى لمجموعة من الدوافع أهمها:

أ- الدافع الاقتصادي:

تتنافس مدينتا دمشق وحلب في توزع الثقل الاقتصادي، وتكاد المدينتان أن تتساويا في الأهمية الاقتصادية، لولا الهيمنة الإدارية والسياسية للعاصمة دمشق ذات الموقع المتميز والذي يجعل منها عقدة مواصلات رئيسية، ويمكن القول بأن العاصمة جذبت أصحاب رؤوس الأموال لإنشاء العديد من المؤسسات التجارية والصناعية؛ لتوظيف رؤوس أموالهم واستثمارها، لما تمثله العاصمة من سوق سابق لاحق، ولما توفره من خدمات تفتقر إليها معظم المراكز الحضرية الأخرى. لذلك فقد تركز فيها معظم المصانع والمؤسسات الإنتاجية العامة الشيء الذي غدا معه توفر فرص عمل أمراً ممكناً. ذلك كله كان له الأثر الأسبق في توجيه حركة السكان نحو العاصمة دمشق الكبرى.

ب- الهيمنة التاريخية والإدارية والسياسية:

يعد قدم مدينة دمشق الكبرى عاملاً في استقطاب العدد الأكبر من المهاجرين؛ يقول جمال حمدان: " كلما كانت المدينة قديمة كلما زاد حجمها ". وعلى مر تاريخ سورية لم يزد حجم أي مدينة سورية عن مدينة دمشق الكبرى.

ومن جانب آخر فقد أسهمت السياسات المركزية الإدارية في العاصمة في إطلاق هيمنتها على باقي التجمعات في سورية. إضافة إلى ذلك تركز كافة الهيئات والإدارات والوزارات وسلطات اتخاذ القرار والبرلمان والمجالس الشعبية المحلية والسفارات الأجنبية والقنصليات والفنادق وعدد كبير من الخدمات التي لا تستغني عنها المدينة؛ الأمر الذي أدى إلى نمو العاصمة لما تتطلبه من موظفين وعمال.

وتهيمن دمشق الكبرى من الناحية السياسية على باقي المدن السورية لتركز كافة القيادات والأحزاب السياسية فيها بشكل يفوق المقارنة مع أي مدينة أخرى، ويفوق حجم

وعلى الصعيد السياسي فقد أسهمت دمشق في استيعاب أعدا كبيرة من المهاجرين بعد نكبة 1948 ونكسة 1967؛ مما أسهم في زيادة التضخم الحضري لمدينة دمشق.

ت- توفر الخدمات

الخدمات التعليمية: حيث تعتبر دمشق مركز الإشعاع الثقافي للنصف الجنوبي من سورية على الأقل ففيها جامعة دمشق وهي من أقدم الجامعات، وفيها تتوافر المعاهد العالية والمتوسطة والمتخصصة، والمؤسسات الثقافية المحلية والعربية والعالمية، وفيها مراكز الفنون التشكيلية والتطبيقية ومعاهد الثقافة الشعبية والموسيقا ومعاهد التربية، ومعاهد النقابات والتثقيف وفيها دور السينما والمسارح، والصالات الرياضية الحديثة والمختلفة. وكل ذلك تستأثر به دمشق دون باقي مدن القطر مما جعلها هدفاً لكل راغب في أي من فروع التعليم.

الخدمات الصحية: تميزت دمشق باستئثارها بمستشفيات متخصصة وأجهزة طبية ذات تقنيات عالية وكوادر طبية عالية الأداء، غير متوفرة في حجم أقل من دمشق.

إضافة لما سبق فقد توفر لدمشق مجموعة من الخدمات المميزة مثل شبكة الاتصالات وشبكة مياه نقية منتظمة.. إلخ. كل ذلك جعلها تؤدي دوراً بارزاً في استقطاب النمو الحضري الذي تعيشه اليوم.

النتائج:

1-تتميز الجمهورية العربية السورية بظهور المدينة الرئيسية الأولى أو المسيطرة، ويظهر مدى تضخم المدينة الأولى من خلال مقياس الهيمنة الحضرية. ويعود السبب في ذلك إلى نمط هجرة السكان من الريف إلى المدن وهي الهجرة ذات المرحلة الواحدة باتجاه المدينة الأولى.

2-يُشكل سكان مراكز المحافظات السورية في عام 2007م حوالي 38,96% تقريباً من إجمالي سكان سورية، ومن المتوقع أن يزداد أكثر فأكثر مع التوسع في فعاليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

3- النمو الحضري في سورية لم يأخذ طريقه بشكل متوازن مما أدى إلى تركز سكان الحضر في مدن قليلة العدد وظهور ظاهرة المدن المهيمنة الكبرى دمشق وحلب؛ وقد ألحق هذا الوضع خللاً بتوازن شبكة المدن.

4- هناك مؤشر قوي على هيمنة مدينتي دمشق الكبرى وحلب على بقية المراكز الحضرية كما ظهر عند تطبيق كل من قاعدة " الرتبة والحجم " ومقياس الكثافة الحضرية على مراكز المحافظات السورية؛ كما أظهر مؤشر الأولوية احتمال وجود مدن متوسطة أخرى منافسة لمدينة دمشق الكبرى في طريقها أن تصبح مدناً كبرى في المستقبل القريب.

5- إن مدينة حلب شمالاً تُزاحم العاصمة الكبرى دمشق جنوباً حيث نجد مدينة دمشق تقع في جنوب غرب البلاد بسبب الطبيعة الجغرافية ووجود السلسلة الجبلية المعترضة والمنطقة الصحراوية في الوسط؛ مما أدى إلى فصل القسم الشمالي عن القسم الجنوبي؛ الأمر الذي فرض وجود مدينة كبرى منافسة شمالاً تعمل على جذب السكان.

6- إن نتائج المقاييس المستخدمة في البحث تُشير إلى خطورة النتائج التي يفرزها النمو الحضري غير المتوازن في سورية، لأن الحكومة السورية لم تتبن سياسة حضرية شاملة إذ بقيت هذه المسألة إما ناقصة أو مفقودة في الوقت الذي يتطلب العمل تطوير وسائل فعالة للسيطرة على الاتجاهات الحالية للنمو الحضري.

التوصيات:

من أجل تحقيق توازن الشبكة الحضرية في سورية يتوجب إنشاء أقطاب جاذبة أخرى على الصعيدين القطري والإقليمي وذلك من خلال إتباع ما يلي:

1- تشجيع التنمية الحضرية في مدن أخرى في سورية بحيث يتحقق نوع من التوازن في توزيع السكان بدلا من تمركزهم في ثلاثة أقطاب (دمشق - حلب - حمص) ويتم إيجاد هذا التوازن من خلال توظيفات وثيقة الصلة بذلك مع تشريعات ناظمة للعمل وخلق وظائف وبشكل خاص في القطاع الصناعي مع المشاركة الفعالة للقطاع الخاص، وبذلك يكون أمام الهجرة الداخلية خلال العقود القادمة خيارات متنوعة في الاستيطان في مراكز حضرية أخرى غير الأقطاب الثلاثة المشار إليها أعلاه. حيث نرى أن مدينتي الرقة واللاذقية مؤهلتان وبحسب النمو المسجل فيهما خلال الفترة 1970 - 2007 للقيام

2-توفير البنية التحتية لإقامة مناطق اقتصادية جاذبة للسكان في المحافظات، مع تنمية المراكز الحضرية الجديدة والمدن الصغيرة والمتوسطة لاجتذاب سكان المدن الكبيرة وفائض سكان الأرياف من أجل تخفيف الضغط على المدن الكبرى؛ مثل العاصمة دمشق وحلب وحمص.

3-تنمية المناطق الريفية اجتماعياً وثقافياً وتعليمياً وصحياً وخدمياً، من خلال إنشاء مشاريع تنموية ريادية وبذل الجهود المناسبة لتحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية وعلى مستوى كامل القطر من أجل المحافظة على نسبة كبيرة من السكان الريفيين في مواقعهم الريفية ولتخفيض نزوحهم إلى المراكز الحضرية الأكبر.

4- التأكيد على أهمية التخطيط الإقليمي كأداة استراتيجية للحد من التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية فيما بين المدن السورية؛ وتخطيط التنمية الاقتصادية بحيث تتضمن توزيع المشاريع الصناعية، بصورة متوازنة بين المناطق الحضرية والريفية.

5- التأكيد على ما ورد ضمن توصيات مؤتمر " التخطيط الإقليمي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في سورية " الذي عقد في دمشق عام 2007م؛ بضرورة بناء أقطاب نمو إقليمية متكاملة مستفيدين من الميزة التنافسية لكل مدينة، مع التركيز على ما ورد في الخطة الخمسية العاشرة 2006-2010:

" من أجل استكمال التسلسل التخطيطي (وطني، إقليمي، محلي) سيكون من بين أهداف الخطة الخمسية العاشرة وضع مخطط إقليمي طبيعي / محلي واقتصادي اجتماعي طويل الأمد يحوّل سورية إلى مناطق وأقطاب جذب، حيث سيشكل ذلك الأساس لعملية التنوع الاقتصادي ولخلق فرص العمل والنهوض بالفئات الأقل دخلاً. والغرض من التخطيط الإقليمي التكاملي هو تقوية التعاون والتنسيق بين الوحدات الإدارية (المحافظات) والاستفادة من اقتصاديات الحجم. ومن جانب آخر، يقود التخطيط الإقليمي وتحويل البلاد إلى مناطق ومراكز نمو إلى التطور الحضري وإنشاء مراكز متطورة للخدمات، وإلى بروز مدن ذات ارتباط بالأسواق العالمية وباقتصاد المعرفة. كما يقود من جانب آخر إلى التطوير الريفي ورفع مستوى الرفاه لسكان المناطق النائية ".

المصادر:

المراجع العربية:

1. أبو صبحة، كايد عثمان: جغرافيا المدن، قسم الجغرافيا، الجامعة الأردنية، الطبعة الأولى، 2003م.
2. صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA: أهم المؤشرات السكانية في الجمهورية العربية السورية في الفترة 1970–2003، دمشق، 2006م.
3. عطوي، عبد الله: جغرافية المدن، الجزء الثالث، دار النهضة العربية، بيروت، 2002م.
4. غنيم، عثمان محمد: مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، كلية التخطيط والإدارة، جامعة البلقاء التطبيقية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمّان، الطبعة الثالثة، 2005م – 1425هـ.
5. المكتب المركزي للإحصاء: نتائج التعداد العام للسكان لعام 1994 وتقديراتهم حتى عام 2005 (مراكز المحافظات والمناطق الإدارية).
6. المكتب المركزي للإحصاء: النتائج الأولية للتعداد العام للمساكن والسكان لعام 2004م.
7. المكتب المركزي للإحصاء: وصف سورية بالمعلومات، الإصدار الخامس لعام 2003م.
8. المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية لعام 2005م.
9. المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية لعام 2007م.
10. ملخصات بحوث: أسبوع العلم السابع والأربعون – مؤتمرالتخطيط الإقليمي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في سورية، مركز رضا سعيد للمؤتمرات، جامعة دمشق، مطبوعات المجلس الأعلى للعلوم، دمشق، 26–29 نوفمبر 2007.
11. الندوة العلمية المصاحبة للمؤتمر العام الثاني عشر لمنظمة المدن العربية: الانفجار السكاني في المدن العربية وتحديات القرن الواحد والعشرين، البحوث وأوراق العمل، مدينة الكويت 2000م.

المراجع الأجنبية:

1. Bertinelli, Luistio and Strobl, Eric (Center for research in Economic Development and International Trade): Urbanization, Urban Concentration and Economic Growth in Developing Countries, University of Nottingham, September 2003.
2. Davis, J. and Henderson, J. V.: Evidence on the Political Economy of the Urbanization Process, Journal of Economics, Fourth coming, 2001.
3. Junius, K.: Primary and Economic Development–Bell Shaped or Parallel Growth of Cities, Journal of Economic Development, 1999.